

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمود الرشيدان

المميز ———— ز :-

النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضدهم ———— ا :-

١ -

٢ -

بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٩ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة

الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٣٦٨ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٧ القاضي بما يلي :-

١ - إعلان براءة المتهم من التهمتين المسندتين إليه

والإفراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً بداعٍ آخر .

٢ - إدانة المتهم بجنة إيذاء الظنين طبقاً للمادة ٣٣٤ عقوبات وفق

ما عدلت وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة شهرين

والرسوم.

٣ - إدانة المتهم بجنة السكر المقرون بالشغب طبقاً للمادة ٣٩٠ عقوبات

وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة اسبوع واحد والرسوم .

٤- إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة سلاح جرح طبقاً للمادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بذات المادة ودلالة المادة ١٥٦ من نفس القانون الحكم بحبسة مدة اسبوعين والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة إدغام العقوبات المحكوم بها المتهم وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي حبسة مدة شهرين والرسوم ومصادرة الأداة الحادة محسوبة له مدة التوقيف وحيث أمضى مدة العقوبة موقوفاً الإفراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً بداعٍ آخر .

٥- إدانة الظنين بجنحة إيذاء المتهم طبقاً للمادة ٣٣٤ عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم بحبسه مدة التوقيف شهر واحد والرسوم .

٦- إدانة الظنين بجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون ودلالة المادة ١٥٦ من نفس القانون الحكم بحبسه مدة اسبوعين والغرامة عشرة دنانير والرسوم وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة إدغام العقوبتين المحكوم بهما الظنين وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي حبسه مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أنّ البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة بما فيها التقرير الطبي تثبت ارتكاب المميز ضدهما للجناية المسندة إليهما .

٢- وبالتناوب كان على محكمة الجنايات الكبرى تعديل وصف التهمة إلى جناية الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٥) من قانون العقوبات .

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها بخصوص المميز ضده إذ أنّ البيانات والأدلة تثبت أنه كان متدخلًا في الجريمة .

لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

القرار

بعد التدقيق والمداولة ، نجد أن واقعة هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت إلى المتهمين :-

-١

-٢

جرم الشروع بالقتل بالاشتراك وحمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المواد ٣٢٦ و ٧٠ و ٧٦ و ١٥٥ من قانون العقوبات كما أسندت للمتهم جرم السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ عقوبات وبعد إحالة القضية إلى تلك المحكمة قررت بنتيجة المحاكمة في القضية رقم ٢٠٠٢/٣٦٨ تاريخ ٢٧-٦-٢٠٠٢ ما يلي :-

١- إعلان براءة المتهم من الجرمين المسندين إليه .

٢- تعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم من جنائية الشروع بالقتل إلى جرم الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات وإدانته بهذه التهمة وبتهمة السكر المقرون بالشغب وحمل وحياسة سلاح جرح والحكم عليه بالحبس مدة شهرين مع الرسوم عن التهمة الأولى ومدة اسبوع عن التهمة الثانية ومدة اسبوعين عن التهمة الثالثة وإدغام العقوبات المحكوم بها وتنفيذ الأشد وهي الحبس مدة شهرين مع الرسوم ومصادرة الأداة الحادة .

إلا أن النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى لم يرتض بالقرار الصادر فاستدعى تمييزه للأسباب الواردة في لائحة التمييز .

وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء مقتضى .

وعن أسباب التمييز :-

وبالنسبة للسببين الأول والثالث :- واللذين ينعي فيهما المميز على القرار المميز الخطأ فيما توصل إليه إذ أنّ البيانات والأدلة المقدمة تثبت ارتكاب المميز ضدّهما لجناية الشروع بالقتل وعلى الأقلّ أنّ المميز ضدّه كان متدخلًا فيها ، وفي ذلك نرى أنّ محكمة الموضوع تستقلّ بالموازنة والترجيح فيما قدم من أدلة وبيانات إثباتاً للدعوى وأنها صاحبة الصلاحية في تقدير الدليل والأخذ به أو طرحه إذا تطرق إليه الشك . وحيث أنّ محكمة الجنايات الكبرى استندت فيما توصلت إليه من عدم اشتراك المتهم في المشاجرة الحاصلة إلى أقوال المتهمين الذين استمعوا كشهود للنّياية العامة ، ولما كانت هي صاحبة الصلاحية التقديرية في وزن تلك الأقوال ولا رقابة عليها في ذلك إلى محكمة التمييز فيكون ما توصلت إليه من جهة عدم اشتراك المتهم في المشاجرة سائغاً ومقبولاً .

ومن جهة ثانية فإنه وإن كانت الأداة المستعملة في طعن المجني عليه سامر هي أداة قاتلة إلاّ أنه ومن خلال التقرير الطبي وشهادة منظمه عليه يتضح أنّ مكان الطعنات غير قاتل إذ أنّ إقدام المتهم على ضرب المجني عليه في أماكن متفرقة من جسمه كان بغرض إيذائه حيث سبق للمجني عليه أن طعنه من قبل ولم تتجه نيته لقتله إذ لو أراد ذلك لفعل سيما وأنّ مكان المشاجرة كان خالياً من الناس حيث طعنه وأنه لم يطعنه في مقتل وأنّ الطعنات التي وجهها إليه لم تكن نافذة وبالتالي فإنّ ما ذهبت إليه محكمة الجنايات الكبرى من أنّ فعل المتهم لا يشكل جرم الشروع بالقتل يكون موافقاً للأصول والقانون مما يتعين معه رد سببي التمييز ،

وعن السبب الثاني :- فإنّ التقرير الطبي المعطى بحق المجني عليه يشير إلى فقدان شحمة الأذن اليسرى بشكل دائم وقد تحتاج إلى عملية تجميلية مستقبلاً ، وكان يتوجب على محكمة الجنايات الكبرى أن تستوضح من منظم التقرير الطبي فيما إذا كان فقدان شحمة الأذن اليسرى يشكل تشويهاً جسيماً أم لا لما لذلك من أثر على نتيجة الدعوى ولما لم تفعل فيكون قرارها مستوجباً للنقض .

لذلك وفي ضوء ردنا على سبب التمييز الثاني نقرر نقض القرار المميز
وإعادة الأوراق لمصدرها لإجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٨ صفر سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ١٠/٤/٢٠٠٣ م

عضو _____ عضو _____ القاضي المتروك

عضو _____ عضو _____

رئيس الديوان

دقيق/ن.م

lawpedia.jo